

سندنا بكتاب المؤلف

يقول راجي رحمة الرحمن، خليل بن مأمون شيحا اللبناني، المعروف بالذنب والتقصير، أعانه الله ووالديه من سوء المصير؛ أروي كتاب: «بلوغ المرام من أدلة الأحكام» بالسند المتصل إلى مؤلفه الإمام الحافظ ابن حجر الهمام، بالإجازة العامة، عن شيخنا العلامة، محدث الديار اللبنانية، الشيخ السيد الشريف حسين بن أحمد عسيران حفظه الله تعالى عن فضيلة المحدث السيد محمد العربي العزوزي الحسني المغربي الفاسي، أمين الفتوى في الديار اللبنانية، عن شيخه الحافظ المسند السيد محمد عبد الحي الكتاني الإدريسي الحسني المغربي الفاسي، عن الشهاب أحمد بن صالح السويدي البغدادي، عن السيد مرتضى، عن محمد بن سِنَّة، عن مولاي شريف، عن أركماش، عن سيّد الحُفَاف أمير المؤمنين في الحديث ابن حجر العسقلاني مؤلف هذا الكتاب.

[ح] وأرويه عن شيخنا العلامة بركة هذا الزمان مسند الديار الحلبية، المحدث الشيخ أحمد بن محمد سَرْدَار الحلبي الشافعي أمتع الله به المسلمين، عن المحدث ومسند العصر الإمام الشيخ محمد ياسين الفاداني الحسني المكي الشافعي، عن شيخه المحدث العلامة السيد جعفر بن محمد الحداد والسيد منصور بن عبد الحميد الفلمباني المكي كلاهما عن والد الثاني السيد عبد الحميد بن محمود الفلمباني، عن أبيه المعمر السيد محمود بن كنان الفلمباني، عن المعمر الشيخ عبد الصمد بن عبد الرحمن الآشي الشهير بالفلمباني، عن السيد عماد الدين يحيى بن عمر مقبول الأهول الزبيدي، عن محمد بن عمر بن مبارك بحرق الحضرمي، عن السيد أحمد بن الحسين العيدروس

التريمي، عن السيد محمد بن علي خرد التريمي، عن المحدث الحافظ الشمس محمد بن عبد الرحمن السخاوي المصري ثم المدني، عن شيخه المحدث الحافظ المؤلف المؤرخ الكبير أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي الكناني الشهير بابن حجر العسقلاني القاهري المصري الشافعي رحمه الله تعالى مؤلف هذا الكتاب.

منهج التحقيق

يعتبر هذا الكتاب القيم درة في تاج للمكتبات الإسلامية، ومن المؤسف أنه حتى الآن لم تمتد إليه يد أمينة للتحقيق من نصوصه وضبطه وإخراجه بشكله الصحيح؛ لذلك ندبني الأخ السيد أبو عامر محمد فولادكار مع إخوانه الكرام أصحاب « دار المعرفة » الزاهرة إلى تحقيق هذا الكتاب النفيس، ولما أردت العمل فيه والاعتناء به، وجدت أنه قد طبع هذا الكتاب في مصر بتحقيق فضيلة الشيخ رضوان محمد رضوان، الذي قام بتحقيقها عن نسخة مطبوعة في الهند والتي طبعت في مصر سنة ١٣٧٣ هـ، والطبعة الثانية التي عني بتصحيحها والتعليق عليها فضيلة الشيخ حامد محمد الفقي والتي طبعت في مصر أيضاً سنة ١٣٥٢ هـ، والطبعة الثالثة التي قام بتحقيقها الأخ أسامة منيمه والتي طبعت في لبنان سنة ١٤١٢ هـ، وكانت هذه الأخيرة قد نقلت عن الطبعة التي قام بتصحيحها والتعليق عليها الشيخ حامد محمد الفقي فكانت كثيرة الأخطاء والتصحيحات فطبت على عللها. فجزاهم الله عنا وعن المسلمين خير جزاء إنه سميع قريب مجيب الدعوات.

وقد كان عملنا في هذا الكتاب على الوجه التالي:

- ١- اعتمدنا النسخة الثانية، والتي رمزت إليها بكلمة (الأصل)، لكونها الأقدم عندي بأحدى وعشرين سنة من النسخة الأولى.
- ٢- رجعنا إلى النسخة الأولى، والتي رمزت إليها بحرف (م)، لإثبات الخلاف الواقع بينها وبين الأصل التي أشرنا إليها في هوامش الكتاب.

- ٣- وضعنا هاتين الحاصرتين [...] للدلالة على استدراك الخطأ وتصويب التصحيفات الموجودة وأشرنا إلى ذلك في الهامش .
- ٤- وضعنا هاتين الحاصرتين | | للدلالة على الزيادة المأخوذة من النسخة الأولى، وأشرنا إلى ذلك في الهامش .
- ٥- وضعنا رقماً فوق الكلمة التي اختلفت بشكلها ومعناها بين النسختين، وأشرنا إلى ذلك في الهامش ووضعنا هاتين الحاصرتين (. . . .) إذا كان الاختلاف أكثر من كلمة واحدة .
- ٦- ورد في بعض الأحاديث في النسختين بعد ذكر الصحابي في النسخة الأولى بذكر (رضي الله عنه) وفي الثانية بعدم ذكرها، فلم أشر إلى ذلك في الهامش .
- ٧- ورد أيضاً في بعض الأحاديث في النسختين بعد ذكر الصحابي عبد الله بن عمر على سبيل المثال: في النسخة الأولى: (رضي الله عنه)، وفي النسخة الثانية: (رضي الله عنهما)، فلم أشر إلى ذلك في الهامش .
- ٨- قدمنا الكتاب بترجمة عن حياة المؤلف ابن حجر طيَّب الله مثواه .
- ٩- خرّجنا الأحاديث من كتبها المقررة بشكل أننا وضعنا رقم الحديث فقط أمام راوي الحديث .
- ١٠- خرّجنا الآيات الكريمة .
- ١١- قمنا بشرح المفردات الصعبة والمبهمة .
- ١٢- رجعنا إلى الكتب التي أشار المؤلف إلى أنه أخذ من مؤلفيها مراتب الجرح والتعديل .
- ١٣- قمنا بترقيم الكتب وترقيم الأبواب والأحاديث ترقيماً تسلسلياً كما أننا رقمنا كل حديث رقماً ثانياً بحب وضعه تحت بابه .
- ١٤- وضعنا في أعلى الصفحات ترويسات بأسماء الكتب والأبواب ليسهل

على الطالب الرجوع إلى مسألته .

١٥ - ميزنا قول الرسول ﷺ عن قول الصحابة والتابعين بخط أسود بارز .

ملاحظة: لم نضع بين يدي كتابنا هذا فهرساً أبجدياً للأحاديث النبوية الشريفة؛ لأنه يعتبر كتاباً فقهياً على منهج المحدثين، كما قرره مؤلفه - طيب الله مثواه - حيث أنه جمع فيه الأحاديث من مختلف كتب السنة الشريفة، فالباحث والمُخْرَجُ إذا أراد أن يبحث عن حديث ما ليخرجه فلن يعود ليخرجه من بلوغ المرام بل سيرجع إلى أمهات كتب السنة كصحيح البخاري ومسلم وغيرهما .

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم والله هو المستعان وعليه التكلان .

oboeikendi.com

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ مَقْدِمَةُ الْمَوْلَفِ

الْحَمْدُ لِلّٰهِ عَلٰی نِعْمِهِ الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ قَدِيْمًا وَحَدِيْثًا. وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلٰی
نَبِيِّهِ وَرَسُوْلِهِ مُحَمَّدٍ وَاٰلِهِ وَصَحْبِهِ الَّذِيْنَ سَارُوْا فِيْ نُصْرَةِ دِيْنِهِ سِيْرًا حَثِيْثًا، وَعَلٰی
اَتْبَاعِهِمُ الَّذِيْنَ وَرَثُوْا عِلْمَهُمْ - وَالْعُلَمَاءُ وَرَثَةُ الْاَنْبِيَاءِ - اَكْرَمَ بِهِمْ وَاْرثًا وَمَوْرُوْثًا.

(اَمَّا بَعْدُ) فَهَذَا مُخْتَصَرٌ يَشْتَمِلُ عَلٰی اَصُوْلِ الْاَدْلَةِ الْحَدِيْثِيَّةِ، لِالْحُكْمِ
الشَّرْعِيَّةِ، حَرَرْتُهُ تَحْرِيْرًا بِالْغَا، لِيَصِيْرَ مَنْ يَحْفَظُهُ مِنْ بَيْنِ اَقْرَانِهِ نَابِغًا، وَيَسْتَعِيْنُ بِهِ
الطَّالِبُ الْمُتَبَدِّي، وَلَا يَسْتَعْنِيْ عَنْهُ الرَّاْغِبُ الْمُتَنَهِّي.

وَقَدْ بَيَّنْتُ عَقَبَ كُلِّ حَدِيْثٍ مَنْ اَخْرَجَهُ مِنَ الْاَلِيْمَةِ، لِاِرَادَةِ نَصْحِ الْاُمَّةِ.
فَالْمُرَادُ بِالسَّبْعَةِ: اَحْمَدُ، وَالْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَاَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ،
وَابْنُ مَاجَهَ. وَبِالسَّنَةِ: مَنْ عَدَا اَحْمَدَ، وَبِالْحَمْسَةِ مَنْ عَدَا الْبُخَارِيَّ وَمُسْلِمًا، وَقَدْ
اَقُوْلُ الْاَرْبَعَةَ وَاَحْمَدَ، وَبِالْاَرْبَعَةِ مَنْ عَدَا الثَّلَاثَةَ الْاَوَّلَ، وَبِالْثَّلَاثَةِ مَنْ عَدَاهُمْ وَعَدَا
الْاٰخِرَ. وَبِالْمُتَّقِ عَلَيْهِ: الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَقَدْ لَا اَذْكُرُ مَعَهُمَا غَيْرُهُمَا، وَمَا عَدَا
ذَلِكَ فَهُوَ مُبَيَّنٌ.

وَسَمِّيْتُهُ: (بُلُوْغُ الْمَرَامِ، مِنْ اَدْلَةِ الْاَحْكَامِ)
وَاللّٰهُ اَسْأَلُ اَنْ لَا يَجْعَلَ مَا عَلِمْنَا عَلَيْنَا وَبَالَآ، وَاَنْ يَرْزُقَنَا الْعَمَلَ بِمَا يُرْضِيْهِ
سُبْحَانَهُ وَتَعَالٰى.

obeikandi.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي منَّ علينا ببلوغ المرام من خدمة السنة النبوية، وتفضل علينا بتيسير الوصول إلى مطالبها العلية، وأشهد أن لا إله إلا الله شهادة تنزل قائلها الغرف الأخروية، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الذي باتباعه يرجى الفوز بالموهب اللدنية ﷺ، وعلى آله الذين حبهم ذخائر العقبي وهم خير البرية.

«وبعد». فهذا شرح لطيف على بلوغ المرام، تأليف الشيخ العلامة شيخ الإسلام أحمد بن علي بن حجر أحله الله دار السلام، اختصرته عن شرح القاضي العلامة شرف الدين الحسين بن محمد المغربي أعلى الله درجاته في عليين، مقتصراً على حل ألفاظه وبيان معانيه، قاصداً بذلك وجه الله، ثم التقريب للطالبيين والناظرين فيه، معرضاً عن ذكر الخلافات والأقاويل، إلا أن يدعو إليه ما يرتبط به الدليل، متجنباً للإيجاز المخل والإطناب الممل، وقد ضمنت إليه زيادات جملة على ما في الأصل من الفوائد، والله أسأل أن يجعله في المعاد من خير العوائد فهو حسبي ونعم الوكيل، وعليه في البداية والنهاية التعويل.

(الحمد لله) افتتح كلامه بالثناء على الله تعالى امتثالاً لما ورد في البداية به من الآثار، ورجاء لبركة تأليفه؛ لأن كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله منزوع البركة كما وردت بذلك الأخبار، واقتداء بكتاب الله المبين، وسلوك مسلك العلماء المؤلفين، قال المناوي في التعريفات في حقيقة الحمد: إن الحمد اللغوي الوصف بفضيلة على فضيلة على جهة التعظيم باللسان، والحمد العرفي فعل يشعر بتعظيم المنعم لكونه منعماً، والحمد القولي حمد اللسان وثناؤه على الحق بما أثنى به على نفسه على لسان أنبيائه ورسله، والحمد الفعلي الإتيان بالأعمال البدنية ابتغاء وجه الله تعالى، وذكر الشارح التعريف المعروف للحمد بأنه لغة الوصف بالجميل على الجميل الاختياري واصطلاحاً: الفعل

الدال على تعظيم المنعم من حيث إنه منعم، واصله تلك النعمة أو غير واصله. واللّه هو الذات الواجب الوجود الصّحّ لجميع المحامد (على نعمه) جمع نعمة، قال الرازي: النعمة المنفعة المفعولة على جهة الإحسان إلى الغير. وقال الراغب: النعمة ما قصدت به الإحسان في النفع، والإنعام: إيصال الإحسان الظاهر إلى الغير (الظاهرة والباطنة) مأخوذ من قوله تعالى: ﴿وَأَسْبِغْ عَلَيْكُمْ نِعْمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾^(١). وقد أخرج البيهقي في شعب الإيمان عن عطاء قال: سألت ابن عباس عن قوله تعالى: ﴿وَأَسْبِغْ عَلَيْكُمْ نِعْمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾. قال: هذا من كنوز علمي. سألت رسول الله ﷺ فقال: «أما الظاهرة فما سوى من خلقك، وأما الباطنة فما ستر من عورتك، ولو أبداها لقلاك أهلك فمن سواهم». وأخرج أيضاً عنه الديلمي وابن النجار: سألت رسول الله ﷺ عن هذه الآية فقال: «أما الظاهرة فالإسلام وما سوى من خلقك وما أسبغ عليك من رزقه، وأما الباطنة فما ستر من عملك». وفي رواية عنه موقوفة: «النعمة الظاهرة الإسلام، والباطنة ما ستر عليك من الذنوب، والعيوب، والحدود»، أخرجها ابن مردويه عنه. وفي رواية عنه موقوفة أيضاً: «النعمة الظاهرة والباطنة هي لا إله إلا الله»، أخرجها عنه ابن جرير وغيره. وتفسيرهما ما قاله مجاهد: نعمة ظاهرة هي لا إله إلا الله على اللسان، وباطنة قال في القلب. أخرجها سعيد بن منصور وابن جرير وفسرها الشارح بما هو معروف، ورأينا التفسير المرفوع وتفسير السلف أولى بالاعتماد (قديمًا وحديثًا)، منصوبان على أنهما حالان من نعمه ولم يؤنث؛ لأن الجمع لما أضيف صار للجنس، فكانه قال: على جنس نعمه. ويحتمل النصب على الظرفية، وأنهما صفة لزمان محذوف، أي زماناً قديماً وزماناً حديثاً. والقديم على عبده من حين نفخ الروح فيه، أم في كل آن من آتات زمانه فهي صبغة عليه في قديم زمانه وحديثه، وحال تكلمه، ويحتمل أن يراد بقديم العم التي أنعم بها على الآباء، فإنها نعم على الأبناء كما أمر الله بني إسرائيل بذكر نعمته التي أنعم بها على آبائهم فقال: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾^(٢) الآيات في مواضع من القرآن أشار إليه الشارح رحمه الله، إلا أنه قال: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ﴾ الآية. والتلاوة نعمتي، فكانه سبق قلم، ويراد بالحديث ما أنعم الله به تعالى على عبده من حين نفخ الروح فيه، فهي حادثة نظراً إلى النعمة على الآباء (والصلاة) عطف اسمية على اسمية، وهل هما خبريتان أو إنشائيتان؟ فيه خلاف بين المحققين، والحق أنهما خبريتان لفظاً يراد بها

(١) سورة: لقمان، الآية: ٢٠.

(٢) سورة: البقرة، الآية: ٤٠.

الإِنشاء. ولما كانت الكمالات الدينية والدنيوية، وما فيه صلاح المعاش والمعاد فائضة من الجناب الأقدس على العباد بواسطة هذا الرسول الكريم ناسب إرداف الحمد لله بالصلاة عليه والتسليم لذلك وامثالاً لآية: ﴿يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً﴾^(١)، ولحديث: «كل كلام لا يذكر الله فيه ولا يصلى فيه عليّ، فهو أقطع أقطع محقوق البركة»^(٢). ذكره في الشرح ولم يخرج، وفي الجامع الكبير أنه أخرجه الديلمي والحافظ عبد القادر بن عبد الله الرهاوي في الأربعين عن أبي هريرة. قال الرهاوي: غريب تفرد بذكر الصلاة فيه إسماعيل بن أبي زياد الشامي، وهو ضعيف جداً لا يعتد بروايته ولا بزيادته انتهى:

والصلاة من الله لرسوله تشريفه وزيادة تكريمه فالقائل: اللهم صل على محمد طالب له زيادة التشريف والتكرمة. وقيل: المراد منها آتة الوسيلة، وهي التي طلب ﷺ من العباد أن يسألوها له كما يأتي في الأذان (والسلام) قال الراغب: السلام والسلامة، والتعري، من الآفات الباطنة والظاهرة. والسلامة الحقيقية لا تكون إلا في الجنة، لأن فيها بقاء بلا فناء، وغناء بلا فقر، وعزاً بلا ذل، وصحة بلا سقم (على نبيه) يتنازع فيه المصدران قبله. والنبى من النبوة، وهي الرفعة. فعيل بمعنى مفعول، أي: المنبى عن الله بما تسكن إليه العقول الزاكية. والنبوة سفارة بين الله وبين ذوي العقول من عباده لإزاحة غلظتهم في معاشهم ومعادهم (ورسوله) في الشرح النبي في لسان الشرع عبارة عن إنسان أنزل عليه شريعة من عند الله بطريق الوحي، فإذا أمر بتليغها إلى الغير سمي رسولاً. وفي أنوار التنزيل: الرسول من بعثه الله بشريعة مجددة يدعو الناس إليها، والنبي أعم منه. والإضافة إلى ضميره تعالى في رسوله وما قبله عهدية إذ المعهود هو محمد ﷺ، وزاده بياناً بقوله: (محمد)، فإنه عطف بيان على نبيه، وهو علم مشتق من حُمِدَ مجهول مشدد العين، أي: كثير الخصال التي يحمد عليها أكثر مما يحمد غيره من البشر فهو أبلغ من محمود، لأن هذا مأخوذ من المزيد وذلك من الثلاثي، وأبلغ من أحمد؛ لأنه أفعل تفضيل مشتق من الحمد، وفيه قولان: هل هو أكثر حامدية لله تعالى فهو أحمد الحامدين لله؟ أو: هو بمعنى أكثر محمودية فيكون كمحمد في معناه. وفي المسألة خلاف وجدال والمختار ما ذكرناه أولاً، وقرره المحققون، وأطال فيه ابن القيم في أوائل زاد المعاد (وآله) والدعاء لآل بعد الدعاء له ﷺ امثالاً لحديث التعليم، وسيأتي في الصلاة وللوجه الذي سنذكره قريباً (وصحبه) اسم

(١) سورة: الأحزاب، الآية: ٥٦.

(٢) الحديث أخرجه نحوه أبو داود عن أبي هريرة بلفظ «كل كلام لا يبدأ بحمد الله فهو أجزم» ١. هـ قال السيوطي في الجامع الصغير (٢٣٥) صحيح.

جمع لصاحب، وفي المراد بهم أقوال اختار المصنف في نخبة الفكر أن الصحابي من لقي النبي ﷺ وكان مؤمناً، ومات على الإسلام. ووجه الثناء عليهم وعلى الآل بالدعاء لهم هو الوجه في الثناء عليه ﷺ بعد الثناء على الرب؛ لأنهم الوسطة في إبلاغ الشرائع إلى العباد فاستحقوا الإحسان إليهم بالدعاء لهم (الذين ساروا في نصرة دينه) هو صفة للفرقيين الآل والأصحاب. والسير مراد به هنا: الجِد، والاجتهاد، والنصر. والنصرة العون. والذين وضع إلهي يدعو أصحاب العقول إلى القبول لما جاء به الرسول، والمراد أنهم أعانوا صاحب الدين المبلغ وهو الرسول. وفي وصفهم بهذا إشارة إلى أنهم استحقوا الذكر والدعاء بذلك (سيراً) مصدر نوعي لوصفه بقوله: حثياً. فإن المصدر إذا أضيف أو وصف كان للنوع. والحث السريع كما في القاموس، وفي نسخة: «في صحبته»، وهو عوض من قوله في نصرة دينه (وعلى أتباعهم) أتباع الآل والأصحاب (الذين ورثوا علمهم) ، وهو علم الكتاب والسنة (والعلماء ورثة الأنبياء)، وهو اقتباس من حديث: «العلماء ورثة الأنبياء»، أخرجه أبو داود وقد ضعف، وإليه أشار بعض علماء الآل بقوله:

العلم ميراث النبي كذا أتى في النص والعلماء هم ورثته
ما خلف المختار غير حديثه فينا فذاك متاعه وأثائه

(أكرم) فعل تعجب (بهم) فاعله، والباء زائدة أو مفعول به، وفيه ضمير فاعله (وارثاً) نصب على التمييز وهو ناظر إلى الأتباع، ثم قال: (وموروثاً) ناظر إلى من تقدمهم، وفيه من البديع اللف والنشر مشوشاً، ويحتمل عود الصفتين إلى الكل من الآل، والأصحاب، والأتباع، فإن الآل والأصحاب ورثوا علم رسول الله ﷺ وورثوه الأتباع فهم وارثون ومورثون. وكذلك الأتباع ورثوا علوم من تقدمهم، وورثوا أيضاً أتباع الأتباع، ولعل هذا أولى لعمومه (أما) هي حرف شرط، وقوله: (بعد) قائم مقام شرطها وبعد ظرف له ثلاث حالات إضافته فيعرب كقوله تعالى: ﴿قد خلت من قبلكم سنن﴾^(١) وقطعه عن الإضافة مع نية المضاف إليه، فيبنى على الضم نحو: ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾^(٢)، وقطعه مع عدم نية المضاف إليه فيعرب منوناً كقوله:

فساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكاد أغص بالماء الفرات

(فهذا) الفاء جواب الشرط، واسم الإشارة لما في الذهن من الألفاظ والمعاني.

(٢) سورة: الروم، الآية: ٤.

(١) سورة: آل عمران، الآية: ١٣٧.

(مختصر) ، وفي القاموس اختصر الكلام وأجزه (يشتمل) يحتوي (على أصول) جمع أصل، وهو أسفل الشيء كما في القاموس، وفسره في الشرح بما هو معروف: بما يبنى عليه غيره (الأدلة) جمع دليل، وهو في اللغة المرشد إلى المطلوب، وعند الأصوليين ما يمكن التوصل بالنظر الصحيح فيه إلى مطلوب خبري، وعند أهل الميزان: ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر. وإضافة الأصول إلى الأدلة بيانية، أي: أصول هي الأدلة وهي أربعة: الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس (الحديثية) صفة للأصول مخصصة عن غير الحديثية، وهي نسبة إلى حديث رسول الله ﷺ (للأحكام) جمع حكم. وهو عند أهل الأصول خطاب الله المتعلق بأفعال المكلف من حيث إنه مكلف، وهي خمسة: الوجوب، والتحریم، والندب، والكرهية، والإباحة (الشرعية) وصف للأحكام يخصصها أيضاً عن العقلية. والشرع ما شرعه الله لعباده كما في القاموس. وفي غيره نهج الطريق الواضح، واستعير للطريقة الإلهية من الدين (حررته) بالمهملات والضمير للمختصر، وفي القاموس تحرير الكلام وغيره تقويمه، وهو يناسب قول الشارح تهذيب الكلام وتنقيحه (تحريراً) مصدر نوعي لوصفه بقوله (بالغاً) بالغين المعجمة، وفي القاموس البالغ الجيد. (ليصير) علة لحررته (من يحفظه من بين أقرانه) جمع قرن بكسر القاف وسكون الراء وهو الكفو والمثل (نابغاً) بالنون وموحدة ومعجمة من نبغ. قال في القاموس: النابغة الرجل العظيم الشأن (ويستعين) عطف على ليصير (به الطالب) لأدلة الأحكام الشرعية الحديثية (المبتدي) فإنه قد قرب له الأدلة وهذبها (ولا يستغني عنه الراغب) في العلوم (المتهي) البالغ نهاية مطلوبة؛ لأن رغبته تبعته على أن لا يستغني عن شيء فيه سيما ما قد هذب وقرب (وقد بينت عقب) من عقبه إذا خلفه كما في القاموس، أي في آخر (كل حديث من أخرجه من الأئمة) من ذكر إسناده وسياق طرقه (لإرادة نصح الأمة)، علة لذكره من خرج الحديث. وذلك أن في ذكر من أخرجه عدة نصائح للأمة، منها بيان أن الحديث ثابت في دواوين الإسلام، ومنها أنه قد تداولته الأئمة الأعلام، ومنها أنه قد تتبع طرقه وبين ما فيها من مقال من تصحيح، وتحسين، وإعلال. ومنها إرشاد المنتهي أن يراجع أصولها التي منها انتقى هذا المختصر. وكان يحسن أن يقول المصنف بعد قوله من أخرجه من الأئمة. وما قيل في الحديث من تصحيح، وتحسين، وتضعيف، فإنه يذكر ذلك بعد ذكر من خرج الحديث في غالب الأحاديث كما ستعرفه (فالمراد) أي: مرادي (بالسبعة)؛ لأنه ليس مراداً لكل مصنف، ولا وهو جنس المراد، بل اللام عوض عن الإضافة، والفاء جواب شرط محذوف، أي: إذا عرفت ما ذكرته فالمراد بالسبعة حيث يقول عقيب الحديث: أخرجه السبعة هم الذين بينهم بالإبدال من لفظ العدد.

ترجمة الإمام أحمد

(أحمد) هو أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل وقد وسع الشارح وسع الله عليه في تراجم السبعة، فنقتصر على قدر يعرف به شريف صفاتهم، وأزمنة ولادتهم ووفاتهم. فنقول: ولد أحمد بن محمد بن حنبل في شهر ربيع الأول سنة أربع وستين ومائة، وطلب هذا الشأن صغيراً ورحل لطلبه إلى الشام، والحجاز، واليمن، وغيرها حتى أجمع على إمامته، وتقواه، وورعه، وزهاده. قال أبو زرعة. كانت كتبه اثني عشر جملاً، وكان يحفظها عن ظهر قلبه، وكان يحفظ ألف ألف حديث وقال الشافعي: خرجت من بغداد وما خلفت بها أتقى، ولا أزهدي، ولا أورع، ولا أعلم منه. وألف المسند الكبير أعظم المسانيد وأحسنها وضعاً وانتقاداً، فإنه لم يدخل فيه إلا ما يحتج به مع كونه انتقاه من أكثر من سبعمائة ألف حديث وخمسين ألف حديث. وكانت وفاته سنة إحدى وأربعين ومائتين على الصحيح ببغداد مدينة السلام وقبره بها معروف مزور. وقد ألفت في ترجمته كتب مستقلة بسيطة.

ترجمة الإمام البخاري

والبخاري هو الإمام القدوة في هذا الشأن أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري مولده في شوال سنة أربع وتسعين ومائة. طلب هذا الشأن صغيراً ورد على بعض مشايخه غلطاً وهو في إحدى عشرة سنة فأصلح كتابه من حفظه. سمع الحديث ببلدة بخارى، ثم رحل إلى عدة أماكن، وسمع الكثير وألف الصحيح منه من زهاء ستمائة ألف حديث ألفه بمكة، وقال: ما أدخلت فيه إلا صحيحاً، وأحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح وقد ذكر تأويل هذه العدة في الشرح، وقد أفردت ترجمته بالتأليف وذكر المصنف منها شطراً صالحاً في مقدمة فتح الباري. وكانت وفاته بقرية سمرقند وقت العشاء ليلة السبت ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين عن اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً ولم يخلف ولداً.

ترجمة الإمام مسلم

(ومسلم) هو الإمام الشهير مسلم بن الحجاج القشيري أحد أئمة هذا الشأن ولد سنة أربع ومائتين، وطلب علم الحديث صغيراً وسمع من مشايخ البخاري وغيرهم، وروى عنه أئمة من كبار عصره وحفاظه، وألف المؤلفات النافعة وأنفعها صحيحه الذي فاق بحسن ترتيبه، وحسن سياقه، وبديع طريقته، وحاز نفائس التحقيق. وللعلماء في المفاضلة بينه وبين صحيح البخاري خلاف وأنصف بعض العلماء في قوله:

تشاجر قوم في البخاري ومسلم لديّ وقالوا: أي ذين تقدم؟
 فقلت: لقد فاق البخاري صحة كما فاق في حسن الصناعة مسلم
 وكانت وفاته عشية الأحد لأربع بقين من شهر رجب سنة إحدى وستين ومائتين ودفن
 يوم الاثنين بنيسابور وقبره بها مشهور مزور.

ترجمة الإمام أبي داود

(وأبو داود) هو سليمان بن الأشعث السجستاني مولده سنة اثنتين ومائتين. سمع
 الحديث من أحمد، والقعني، وسليمان بن حرب، وغيرهم، وعنه خلائق كالترمذي
 والنسائي. وقال: كتبت عن النبي ﷺ خمسمائة ألف حديث انتخت منها ما تضمنه كتاب
 السنن. وأحاديثه أربعة آلاف حديث وثمانمئة ليس فيها حديث أجمع الناس على تركه.
 روى سننه ببغداد وأخذها أهلها عنه، وعرضها على أحمد فاستجادها واستحسنها. قال
 الخطابي: هي أحسن وضعاً وأكثر فقهاً من الصحيحين، وقال ابن الأعرابي: من عنده كتاب
 اللّه وسنن أبي داود لم يحتج إلى شيء معهما من العلم. ومن ثم صرح الغزالي بأنها تكفي
 المجتهد في أحاديث الأحكام وتبعه أئمة على ذلك. وكانت وفاة أبي داود سنة خمس
 وسبعين ومائتين بالبصرة.

ترجمة الإمام الترمذي

(والترمذي) هو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي مثلث الفوقية والميم
 مضمومة ومكسورة نسبة إلى مدينة قديمة على طرف جيحون نهر بلخ. لم يذكر الشارح
 ولادته، ولا الذهبي ولا ابن الأثير. وسمع الحديث عن البخاري وغيره من مشايخ البخاري
 وكان إماماً ثبتاً حجة، وألف كتاب السنن وكتاب العلل، وكان ضريراً قال: عرضت كتابي
 هذا، أي كتاب السنن المسمى بالجامع، على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به.
 ومن كان في بيته فكانما في بيته نبي يتكلم، قال الحاكم: سمعت عمر بن علك يقول: مات
 البخاري ولم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم، والحفظ، والورع، والزهد.
 وكانت وفاته بترمذ أو آخر رجب سنة سبع وستين ومائتين.

ترجمة الإمام النسائي

(والنسائي) هو أحمد بن شعيب الخراساني ذكر الذهبي أن مولده سنة خمس عشرة
 ومائتين. وسمع من سعيد، وإسحق بن راهويه، وغيرهم من أئمة الشأن بخراسان،

والحجاز، والعراق، ومصر، والشام، والجزيرة. وبرع في هذا الشأن وتفرد بالمعرفة، والإتقان، وعلو الإسناد واستوطن مصر. قال أئمة الحديث: إنه كان أحفظ من مسلم صاحب الصحيح. وسننه أقل السنن بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً. واختار من سننه كتاب المجتبى لما طلب منه أن يفرد الصحيح من السنن. وكانت وفاته يوم الاثنين لثلاث عشرة خلت من شهر صفر سنة ثلاث وثلثمائة بالرملة، ودفن ببيت المقدس. ونسبته إلى نساء بفتح النون وفتح السين المهملة وبعدها همزة، وهي مدينة بخراسان خرج منها جماعة من الأعيان.

ترجمة الإمام ابن ماجه

(وابن ماجه) هو أبو عبد الله محمد بن يزيد بن عبد الله بن ماجه القزويني. مولده سنة سبع ومائتين، وطلب هذا الشأن ورحل في طلبه وطاف البلاد حتى سمع أصحاب مالك والليث، وروى عنه خلائق وكان أحد الأعلام، وألف السنن وليست لها رتبة ما ألف من قبله؛ لأن فيها أحاديث ضعيفة بل منكورة ونقل عن الحافظ المزني أن غالب ما انفرد به الضعف، ولذا جرى كثير من القدماء على إضافة الموطأ إلى الخمسة، قال المصنف: وأول من أضاف ابن ماجه إلى الخمسة أبو الفضل بن طاهر في الأطراف، وكذا في شروط أئمة السنة، ثم الحافظ عبد الغني في كتابه أسماء الرجال: وكانت وفاته يوم الثلاثاء لثمان بقين من رمضان سنة ثلاث أو خمس و سبعين ومائتين.

(وبالسنن)، أي: والمراد بالسنن الستة إذا قال: أخرجه الستة (من عدا أحمد) وهم المعروفون بأهل الأمهات الست (وبالخمسة من عدا البخاري ومسلماً. وقد أقول): عوضاً عن قوله الخمسة (الأربعة)، وهم أصحاب السنن إذا قيل: أصحاب السنن (وأحمد و) المراد (بالأربعة) عند إطلاقه لهم (من عدا الثلاثة الأول) الشيخين وأحمد (و) المراد (بالثلاثة) عند إطلاقه لهم (من عداهم)، أي من عدا الشيخين وأحمد والذي عداهم هم الأربعة أصحاب السنن (وعدا الأخير) وهو ابن ماجه فيراد بالثلاثة أبو داود، والترمذي، والنسائي. (و) والمراد (بالمفتق) إذا قال: متفق عليه (البخاري ومسلم)، فإنهما إذا أخرجا الحديث جميعاً من طريق صحابي واحد قيل له: متفق عليه، أي بين الشيخين (وقد لا أذكر معهما) أي الشيخين غيرهما، كأنه يريد أنه قد يخرج الحديث السبعة أو أقل فيكتفي بنسبته إلى الشيخين (وما عدا ذلك) أي ما أخرجه غير من ذكر كابن خزيمة، والبيهقي، والدارقطني (فهو مبين) بذكره صريحاً (وسميته)

أي: المختصر (بلوغ المرام) هو من بلغا لمكان بلوغاً وصل إليه كما في القاموس، والمرام الطلب والمعنى الإضافي وصول الطلب بمعنى المطلوب، أي: فالمراد وصولي إلى مطلوب (من جمع أدلة الأحكام)، ثم جعله اسماً لمختصره، ويحتمل أنه إضافة إلى مفعول المصدر، أي: بلوغ الطالب مطلوبه من أدلة الأحكام، (والله) بالنصب مفعول (أسأله) قدم عليه لإفادة الحصر، أي: لا أسأل غيره (أن لا يجعل ما علمناه علينا وبالاً) بفتح الواو. هو الشدة والثقل كما في القاموس، أي: لا يجعله شدة في الحساب وثقلاً من جملة الأوزار إذ الأعمال الصالحة إذا لم تخلص لوجه الله انقلبت أوزاراً وأثاماً (وأن يرزقنا العمل بما يرضيه سبحانه وتعالى) أنزله عن كل قبيح، وأثبت له العلو على كل عال في جميع صفاته وكثيراً ما قرن التسيح بصفة العلو كسبحان ربي الأعلى، وسبح اسم ربك الأعلى.
